الصباح الاقتصادية
12
العدد 3234 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 26 ربيع الأول 1440 - الموافق 4 ديسمبر 2018
Tuesday 4 December 2018 - No.3234 - 11 th Year

المؤشر العام يرتفع 4.8 نقاط خلال جلسة متباينة

«البورصة» تعقد ورشة عمل بعنوان «النظرة المستقبلية لسوق الأسهم الكويتية»

جانب من ورشة العمل

جلسة متباينة لمؤشرات البورصة

نظمت بورصة الكويت، بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط بالكويت، النسخة الرابعة من ورشة عمل علاقات المستثمرين تحت عنوان «النظرة المستقبلية لسوق الأسهم الكويتية».

وتهدف ورشة العمل التي أقيمت في مقر البورصة إلى زيادة الفهم بطبيعة أفضل ممارسات علاقات المستثمرين، وإبقاء جميع الأطراف المعنية على اطلاع بأحدث التطورات التي تمر بها البورصة، حيث شهدت الورشة اهتماما كبيرا من المدراء التنفيذيين للشركات المدرجة في البورصة الكويتية والمتخصصين في أسواق المال.

وألقى رئيس قطاع إدارة المخاطر والالتزام والحوكمة في بورصة الكويت أحمد الكسواني، الكلمة الافتتاحية للورشة، حيث تناول خلالها أبرز الإنجازات التي حققتها الشركة منذ إطلاقها في العام 2014، بما في ذلك إطلاق مجموعة جديدة من المؤشرات، وتقسيم سوق الأسهم الكويتي إلى ثلاثة أقسام وهي: السوق الأول، السوق الرئيسي، وسوق المزادات.

كما أشار الكسواني أيضا إلى أن إدراج الشركة في مؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة (FTSE) مؤخرا سيساعد في تحسين مكانة الشركة على خارطة الأسواق المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين لجذب رؤوس أموال جديدة إلى السوق المالي الكويتي.

كما نوّه إلى المبادرات التي تقوم بها بورصة الكويت بشأن تطوير دور علاقات المستثمرين لدى الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط.

ومن جهته قدّم نائب الرئيس المساعد - إدارة أسهم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في المركز المالي الكويتي «المركز» محمد العبد القادر ، والضيف المتحدث في ورشة العمل، عرضاً تقديمياً حول «النظرة المستقبلية لسوق الأسهم الكويتي»، حيث سلط الضوء على الفرص الاستثمارية الجديدة وآفاق النمو القوية لسوق الأسهم الكويتية.

وتناول العبد القادر الاقتصاد الكويتي من منظور شامل، بما في ذلك اداء الأسواق ومؤشرات الربحية وتقييمات السوق وترقية السوق من خلال مؤشري «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة (FTSE) ومورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) وغيرها من المواضيع المهمة الأخرى.

وقال العبد القادر « تتمتع البورصة الكويتية بنظرة إيجابية، وذلك بفضل الخيارات المتاحة الناجمة عن المركز المالي القوي لدولة الكويت وسعر التعادل المنخفض للنفط الكويتي مقابل دول مجلس التعاون الخليجي، ما يضع الحكومة الكويتية في وضع مالي مريح لدعم رؤية «الكويت 2035» والإنفاق على المشاريع، وكذلك فإن هذا يدعم كل من تحسن أرباح الشركات والأسعار العادلة للأسهم التوقعات الإيجابية عموما».

وبين العبد القادر بقوله «من المتوقع أن يساهم إدراج بورصة الكويت في «MSCI» للأسواق الناشئة في استقطاب استثمارات بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي من صناديق المؤشرات، كما سيعمل إدراج البورصة في مؤشر «FTSE» في ديسمبر 2018 على تحفيز السوق على المدى القريب، وبينما يُعتقد أن سوق الأوراق المالية ستستمر في زخمها الإيجابي في العام المقبل، فإنه لا ينبغي تجاهل عوامل المخاطرة، لاسيما التقلبات العالمية التي يمكن أن تكون مدفوعة بعوامل جيوسياسية ورسوم التجارة الدولية وأسعار النفط المنخفضة».

الجدير بالذكر أن ورشة العمل شهدت حضورا مميزا من قبل المدير العام لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط السيدة كليمانس بيوت والتي علقت بقولها «منذ توقيعنا اتفاقية مع بورصة الكويت، ونحن نلمس اهتماما أكبر من الشركات الكويتية في مجال علاقات المستثمرين، حيث أصبح هناك المزيد من الشركات التي أبدت استعدادها للانضمام إلى الجمعية من أجل تحسين برامج علاقات المستثمرين الخاصة بها».

وأضافت كليمانس بيوت بقولها « تتماشى هذه المبادرة مع الهيئات التنظيمية لأسواق المنطقة واستراتيجيات أسواق المال التي تعمل بجد على تفعيل ممارسات علاقات المستثمرين مع شركاتها المدرجة».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي للاتصالات في مجموعة زين ورئيس مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط بالكويت محمد عبدال «نفخر بالتعاون مع بورصة الكويت، وبالتقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في مجالات علاقات المستثمرين، حيث ساعدتنا ورشات العمل المشتركة والجلسات الحوارية التي تم عقدها في تعزيز مجتمع علاقات المستثمرين ودعمه في إنجاز مهامه اليومية».

وأضاف عبدال قائلا « نعتقد أننا وصلنا الآن إلى مرحلة ندرك خلالها الشركات المدرجة ومجتمع المستثمرين أهمية علاقات المستثمرين، والدور المحوري الذي تؤديه جمعية علاقات المستثمرين في تقديم أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال الحيوي لتطوير المجتمع الاستثماري».

يذكر أن ورشة العمل هذه تأتي ضمن سلسلة ورش العمل التي تنظمتها بورصة الكويت بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط بالكويت بهدف زيادة الوعي بأهمية علاقات المستثمرين الفعالة، والقيمة التي تضيفها إلى الشركات المدرجة.

جلسة متباينة

وأنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 4ر8 نقاط ليبلغ مستوى 5115 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر09 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 69ر2 مليون سهم تمت من خلال 3278 صفقة نقدية بقيمة 12ر9 مليون دينار كويتي (نحو 42ر5 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 4731 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 42ر8 مليون سهم تمت عبر 1893 صفقة نقدية بقيمة 3ر7 مليون دينار (نحو 12ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 9ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 5327 نقطة وبنسبة ارتفاع 17ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 26ر3 مليون سهم تمت عبر 1385 صفقة بقيمة 9ر2 مليون دينار (نحو 30ر3 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية لشركة مينا العقارية بشأن إتمام عملية إعادة هيكلة رأس المال والاستحواذ على شركة (رأسمال القابضة) وإفصاح معلومات جوهرية بشأن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة وربة للتأمين.

وشهدت الجلسة إفصاح معلومات جوهرية من شركة المصالح العقارية بشأن بيع عقارات الشركة والمخالصة مع البنك التجاري علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

كما شهدت الجلسة إعلان شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) بشأن موعد الاجتماع الأول المقرر عقده يوم الاثنين المقبل لهيئة حملة السندات المصدرة بقيمة 100 مليون دينار (نحو 330 مليون دولار) وتستحق عام 2023.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

رئيس الغرفة يبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع فرنسا

استقبل علي محمد ثنيان الغانم - رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم الاثنين الموافق 3 ديسمبر 2018 جان ماري بوكيل - رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية - الكويتية في مجلس الشيوخ الفرنسي والوفد المرافق له، وحضرت اللقاء ماري ماسدوبوي - سفيرة جمهورية فرنسا لدى الكويت، وكذلك رياح عبدالرحمن الرياح - مدير عام الغرفة.

تأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الكويت وجمهورية فرنسا، وبحث سبل تنمية التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، حيث رحب الغانم بضيوفه الكرام مؤكدا على أهمية تنشيط العلاقات الاقتصادية وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة، كما حث الغانم الجانب الفرنسي على تكليف الوفود التجارية إلى بالتعاون مع نظرائها من الغرف التجارية الفرنسية وكذلك جمعية أرباب العمل الفرنسيين الدولية (MEDEF)، بهدف خلق شراكات تجارية واستثمارية جديدة والاستفادة من خبرات الشركات الفرنسية في تنفيذ مشاريع الخطة التنموية 2035 والتي تتضمن العديد من المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات، موضحا أن الغرفة مستعدة لتقديم خدماتها للوفود الاقتصادية الفرنسية وإتاحة الفرصة للقاء نظرائهم من أصحاب الأعمال الكويتيين.

جانب من الاجتماع

من جانبه أعرب بوكيل عن سعادته بزيارة الغرفة موضحا أن الهدف من الزيارة هو توثيق العلاقات المتميزة بين جمهورية فرنسا ودولة الكويت، مؤكدا اهتمامه بإيجاد سبل التعريف بالفرص المتاحة في مختلف القطاعات والحوافز التي تقدمها فرنسا للمستثمر الأجنبي، كما دعا الغرفة لتبادل زيارات الوفود التجارية للاطلاع عن كثب على الفرص المتاحة في كلا البلدين، وأضاف أن مجلس الشيوخ الفرنسي يعمل جاهدا على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب من خلال سن القوانين والتشريعات المتعلقة بجذب رؤوس الأموال المباشرة التي تواكب آخر المتغيرات التي شهدتها الساحة الإقتصادية.

في نهاية اللقاء أعرب الضيف الكريم عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها الدائم، وما تقدمه من خدمات لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

«الصندوق الوطني» يطلق رسمياً سجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعريفاتها

أطلق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي رسميا أمس الاثنين السجل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التعريفات الجديدة لهذه المشاريع.

وقال الصندوق في بيان صحفي إن السجل الوطني سيكون هو القاعدة الرئيسية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لجميع الخدمات والمنتجات التي يقدمها.

وأضاف أن السجل سيكون بمثابة شهادة اعتماد من قبل الصندوق الوطني لجميع الجهات الحكومية الراغبة بالتعامل مع هذه المشاريع للاستفادة من الخدمات حسب الضوابط والشروط.

وأوضح انه سبق أن تمت مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن اتخاذ اللازم نحو مخاطبة الجهات الحكومية بضرورة التنسيق والتعاون مع الصندوق والاتفاق على الآلية التي تضمن منح الأولوية للشركات التي يتم تصنيفها من الصندوق.

وأشار إلى أن ذلك سيتم ضمن النسبة المنصوص عليها بقانون الصندوق وقانون المناقصات بوجه عام أو التي تقل قيمتها عن 75 ألف دينار كويتي (نحو 247ر5 ألف دولار أمريكي) على الأخص.

وأشار الى انه تم كذلك مخاطبة الامانة لإلزام مؤسسات الدولة بشراء منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأفاد بان التعاون مع كل الجهات في الدولة جزء رئيسي من استراتيجية الصندوق بغية تمهيد الطريق أمام المبادرين وأصحاب المشاريع في جميع المجالات لاسيما أن قانون الصندوق الوطني سيتيح متابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع كبيرة.

وأكد على أن هذه الخطوات ستسهم في زيادة قاعدة الشباب الكويتي المستفيد من الصندوق لما ستتيحه من خدمات تمويلية وتدريبية وتأهيلية وغيرها ستمكنهم من اقتناص الفرص الاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى أعلن الصندوق عن اعتماده للتعريفات الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مشيراً إلى أنه حدد المشاريع الصغيرة بالتي لا يزيد عدد موظفيها عن 50 عاملا ولا تتجاوز أصولها 250 ألف دينار (نحو 825 ألف دولار) ولا تتجاوز إيراداتها 750 ألف دينار (نحو 2ر4 مليون دولار).

وأضاف أن تعريف المشاريع المتوسطة هي التي لا يقل عدد العاملين بها عن 51 عاملا ولا يزيد عن 150 عاملا ولا تتجاوز أصولها 500 ألف دينار (نحو 1ر6 مليون دولار) ولا تتجاوز إيراداتها عن 1ر5 مليون دينار (نحو 4ر8 مليون دولار) على أن يكون المشروع مستقلا وغير تابع لكيان قانوني آخر وإذا ارتبط بكيان قانوني آخر يعتمد إجمالي أصول تلك الكيانات بالتعريف.

«أرنست ويونغ»: الكويت تسجل خطوات سريعة لمواكبة الاتجاهات الضريبية والرقابية العالمية

أكد المدير الشريك في شركة (أرنست ويونغ) الكويت وليد العصيمي أن الكويت سجلت خطوات سريعة لمواكبة الاتجاهات الضريبية والرقابية العالمية.

وقال العصيمي في ندوة نظمتها (أرنست ويونغ) الكويت أمس الاثنين بعنوان (تطور الضرائب والبيئة الرقابية وتأثيره على الشركات الكويتية) إن التطورات تحتم تنويع المدخولات لاسيما في ظل انخفاض أسعار النفط وغيرها من المتغيرات التي تشهدها المنطقة.

وأشار إلى أن الكويت تعد أول دولة خليجية وقعت على الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن تنفيذ المعاهدة الضريبية المتعلقة بإجراءات منع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح.

من جهته دعا المدير الضريبي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في (أرنست ويونغ) شريف الكيلاني خلال الندوة الشركات الكويتية النظر في التغيرات الحالية في البيئة الاقتصادية والتغييرات التنظيمية والثقافية والتكنولوجيا الرقمية والقوة العاملة بالمستقبل وكيفية التعامل معها.

وأضاف الكيلاني أن التطورات الدولية في هذا المضمار تتطلب المتابعة الحثيثة لمعرفة آخر التطورات في المجال الضريبي والنظر في آثارها المحتملة على الأنشطة التجارية وقطاعات الأعمال بصفة عامة.

من جانبه قال الشريك في (أرنست ويونغ) في الندوة الوك شوك إن العالم اليوم يشهد تغيرات غير مسبوقة على الساحة الضريبية والرقابية والتكنولوجية.

وأضاف شوك أن الضرائب أصبحت بالفعل من موضوعات الأعمال الاستراتيجية الجوهرية «وينبغي على الشركات الإقليمية والدولية اتخاذ الخطوات الضرورية لكي تستعد للتعامل مع التطور المستمر في البيئة الضريبية والرقابية».

وأوضح أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والكويت شهد مستجدات إذ أن الإمارات والسعودية طبقا ضريبة القيمة المضافة منذ مطلع هذا العام.

وذكر أن البحرين ستبدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة مطلع العام المقبل في حين لم تلتزم الكويت وقطر وعمان بتاريخ رسمي لتطبيقها.

بدوره قال الخبير في الضرائب الدولية والشريك الضريبي في (أرنست ويونغ) الكويت أحمد الدسوقي إن السلطات الضريبية والشركات متعددة الجنسيات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقي المزيد من التركيز على نتائج التعريفات الجديدة المستجدة بموجب الإجراء السابع من إجراءات منع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح.

أما الشريك بالوكالة في (أرنست ويونغ) وليد عبدالفضيل رأى أن المنطقة الخليجية شهدت تغيرات في القطاع الضريبي والاقتصادي ما يتطلب دراسات متعمقة لتأثير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح على الشركات.

وأكد عبدالفضيل أهمية مواكبة المستجدات المتعلقة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومتطلبات معيار الإبلاغ المشترك في الكويت وفي جميع دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى التزامات الشركات الكويتية في ضوء النظم والحلول الضريبية بما يهدف إلى الوفاء بهذه الالتزامات على النحو الفعال.

وهدفت الندوة إلى اطلاع الشركات الكويتية على أحدث التغييرات الضريبية والرقابية والاستعداد لمواكبة تأثير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح والإجراءات الضريبية وإعداد التقارير على مستوى الدول على الشركات الأجنبية بطابع عالمي وتمكين الشركات من الوفاء بالتزاماتها في ضوء قانون الامتثال للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك.

وحضر الندوة عدد كبير من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يمثلون الشركات الإقليمية والدولية التي تعمل في الكويت إضافة إلى كبار المسؤولين من وزارة المالية.

«المركز»: السوق الكويتي الأفضل أداء خليجياً خلال نوفمبر

قالت شركة المركز المالي الكويتية أمس الاثنين إن السوق الكويتي تخطى موجة التراجع التي شهدتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية ليصبح الأفضل أداء بين الأسواق الخليجية خلال شهر نوفمبر الماضي.

وأضافت (المركز) في تقرير أصدرته عن الأسواق الخليجية أن المؤشر العام للأسهم الكويتية ارتفع بنسبة 1ر3 في المئة خلال نوفمبر مع ارتفاع إجمالي العائدات منذ بداية العام بنسبة 8ر4 في المئة في ظل ترحيب المستثمرين بمبادرات بنك الكويت المركزي الرامية إلى إنعاش معدلات نمو الائتمان.وأوضحت أن مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية انخفض خلال نوفمبر بنسبة 2 في المئة متراجعا عن المكاسب الإجمالية التي حققها هذا العام لتقف الآن عند 7ر6 في المئة بسبب "الانخفاض الحاد" في أسعار النفط واستمرار المخاوف إزاء الحرب التجارية والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة.

وذكرت أن أسواق السعودية وأبو ظبي ودبي شهدت تراجعات كبيرة حيث سجلت مؤشرات (تداول) و(أبوظبي) وسوق دبي المالي انخفاضا بنسبة 6ر2 و7ر2 و2ر4 في المئة على التوالي في نوفمبر في حين ارتفع مؤشرا قطر والبحرين بنسبة 0ر6 و 1ر1 في المئة على التوالي.

ولفتت إلى أن مؤشري عمان وأبوظبي تراجعا بنسبة 0ر2 في المئة و 2ر7 في المئة على التوالي خلال نوفمبر الماضي.